راتباً شهرياً، بينما يحصل الباقون على دخلهم من أعمالهم الخاصة. ويحمل ٥٣ بالمئة من المستوطنين شهادة الثانوية العامة فما فوق[١٠].

هذه المعطيات توضح، بصورة عامة، انساق ومؤشرات معدّلات النمو السكاني والتوزّع الديمغرافي لمستوطني الضفة الفلسطينية، في العام ١٩٨٥. لكن من الصعب تقديم صورة مماثلة حول وضع مستوطني منطقة القدس الشرقية. وفي هذا السياق، لا بدّ من الاشارة الى ان معظم مستوطني الضفة الفلسطينية يقطنون مناطق متاخمة للخط الاخضر؛ إذ استوطن ثلاثة أرباعهم في العام ١٩٨٥، أماكن يفصل أبعدها عن المدن الاسرائيلية الكبرى، لا سيما تل ـ أبيب والقدس الغربية، مسافة تجتازها السيارة، في خلال ٣٠ دقيقة، في مقابل ٧١,٥ بالمئة العام ١٩٨٤، و٥٧,٥ بالمئة العام ١٩٨٢[١١].

وعلى الرغم ممّا اتاحته سني الاستيطان العمودي المكثّف من امكانات توفير فرص عمل داخل المستوطنات بفعل أنظمتها الهيكلية والاستثمارات المالية المرصودة لتطوير المرافق الخدماتية والانتاجية والاقتصادية المختلفة، فان عدد الفرص المتاحة لم يكن يتلاءم ونسب الزيادة السكانية؛ لذا بقي اعتماد المستوطنات على المدن القريبة، إبّان السنوات اللاحقة، كما كان سابقاً، بل ازداد في حالات كثيرة.

لعلّ في مقدم ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات، ان الكثافة السكانية الاستيطانية تركّزت داخل خط مشروع آلون الشهير، حيث غدت معظم نقاط الاستيطان الأمنية في الاغوار، مستوطنات زراعية، وهي مراكز انشأتها الحركة الطلائعية إبّان عهد المعراخ. وقد ظل توسّعها محدوداً، حسب ما تظهره البيانات الاحصائية، حول النمو السكاني والتوزّع الديمغرافي، وكذا نسب توزّع القوة العاملة داخل المستوطنات على الاختصاصات المهنية المختلفة. وربما كان أبرز أسباب محدودية توسّعها تراجع حركة الكيبوتس عموماً، وكذا الدوافع العقائدية أمام الدوافع الاقتصادية والحياتية اليومية. وإذا ما كان بعض مراكز خط الاستيطان ـ الامني ـ الشرقي (الاغوار وسفوح الجبال الفلسطينية المطلة عليها) لا يزال ذات طابع ووظيفة أمنية، فإن الامور لم تكن مماثلة بالنسبة للخطوط والدوائر / المناطق الثلاث الاخرى، أي شمال الضفة، القدس، كفار عتسيون. لذا نشأت، منذ البداية، داخل مستوطنات المناطق الثلاث، حالة أكثر استقراراً، فنمت قواعدها السكانية، والاقتصادية، والهيكلية والخدماتية، الخ؛ وسرعان ما استحالت مراكز جذب للحركة الاستيطانية، التي شهدت طفرة كبيرة إبان حكم الليكود.

لقد تجاوز معدل نمو المستوطنات نسبة الـ ٥٠ بالمئة احياناً، عمّا كانت عليه الحال في العام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ثمّ انخفضت لاحقاً واستقرت عند حدود معيّنة. ولم يكن ذلك يعني تراجع أعداد القادمين الجدد، بل العكس هو الصحيح، وهذه مسألة رياضية واضحة ومفهومة تماماً. لكن تقتضي الدقة ان يقام التناسب بين المخطّط له والمنجز، وليس اعتماد أعداد المستوطنين الجدد الى أعداد المقيمين أساساً وحيداً للتناسب. إذ ان خطة رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية متتياهو دروبليس الشهيرة، مثلاً، دشّنت حملة حكومية مكثّفة بغية زيادة عدد مستوطني الضفة الفلسطينية ليصل الى ١٠٠ الف مستوطن خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦. الّا ان تحقيق هذا الهدف احتاج ست سنوات اضافية. بمعنى ان ما كان مقرّراً انجازه في ثلاث سنوات استغرق تسع سنوات. وقد عقبت وزارة الخارجية الاميركية على الخطط الاسرائيلية بالقول: «أوردت وسائل الاعلام بعض التقارير